الفصل الثالث عشر

منهج التحقيق في الحديث النبوي الشريف

1- تدوين الحديث النبوي : من المؤكد أن بعض الصحابة كتبوا طائفة من الأحاديث في حياة (صلى الله عليه وسلم)، ومنهم من كتبها بإذن خاص من الرسول مستثنى من النهي العام، بيد أن أكثرهم قيدوا ما جمعوه في السنوات الأخيرة من حياته عليه الصلاة والسلام بعد أن أذن بالكتابة لكل من رغب فيها وقدر عليها .

فقد روى الترمذي أن سعد بن عبادة الأنصاري كان يملك صحيفة جمع فيها من أحاديث الرسول وسننه ... ويروي البخاري أن هذه الصحيفة كانت نسخة من صحيفة عبد الله بن أبي أوفى الذي كان يكتب الأحاديث بيده، وكان الناس يقرؤون عليه ما جمعه بخطه... ومن أشهر الصحف المكتوبة في العصر النبوي (**الصحيفة الصادقة**) التي كتبها جامعها عبد الله بن عمرو بن العاص من رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقد اشتملت على ألف حديث كما يقول ابن الأثير، ومن الذين عنوا بكتابة الحديث عبد الله بن عباس (ت 69هـ)فقد كان يكتب سنة الرسول وسيرته في ألواح كان يحملها معه في مجالس العلم، ولقد تواتر أنه ترك حين وفاته حمل بعير من كتبه . وكان تلميذه سعيد بن جبير (ت 95هـ) يكتب عنه ما يُملي عليه، فإذا نفد القرطاس كتب على لباسه ونعله، وربما كفه ثم نسخه في الصحف عند عودته إلى بيته [1] . إن كتابة الحديث كانت أمراً واقعاً في عهد الصحابة وفي حياته صلى الله عليه وسلم، ولكنها لم تكن كثيرة، فالصحف المكتوبة كانت قليلة، وعلى قلتها تثبت خطأ الاعتقاد بتناقل الحديث عن طريق الحفظ في الصدور وحده .

---

[1] - الصالح، د . صبحي : مصطلح علوم الحديث، ص – ص : 23-31، بتصرف .

وقد تشدد الخلفاء الراشدون في أمر الكتابة، بل بلغ بهم الورع أن راحو يتشددون حتى في الرواية، فلم يعط أبو بكر الجدة سدس الميراث إلا بعد أن شهد المغيرة بن شعبة ومحمد بن مسلمة أن الرسول أعطاها السدس، ولم يتساهل عمر مع أبي موسى الأشعري حين روى حديث الاستئذان، بل هدده بتعزيره إن لم يشهد أحد من الصحابة على صحة سماعه، وقال له: أقم عليه البينة وإلا أوجعتك .

فإذا رأينا كلاً من أبي بكر وعمر رضي الله عنهما – بعد هذا – يكتبان الحديث أو ينصحان بكتابته وقد شاعت عن علي رضي الله عنه وكرم الله وجهه العبارة التي رددها كثير من الصحابة : " قيدوا العلم بالكتاب " . وأن كثيراً من كبار الصحابة في عصرهما كانوا ينصحون بالكتابة ويأمرون بها أمراً صريحاً، أدركنا علة ذلك التشدد الذي وصفناه قبل، وثبت لنا أن الصحابة " إنما كرهوا الكتابة، لأن من كان قبلكم اتخذوا الكتب، فأعجبوا بها فكانوا يكرهون أن يشتغلوا بها عن القرآن [2] .

و إذا انتقلنا إلى عصر التابعين هالتنا تلك الروايات المتضافرة على كراهة كبار التابعين وأوساطهم وأواخرهم للكتابة، ثم لا نلبث أن نجد كثيراً منهم يتساهلون في أمرها، أو يرخصون بها، أو يحضون عليها، ونجدها أصبحت أمراً " رسمياً " في عصر أوساطهم كما فعل الخليفة عمر بن عبد العزيز (ت101هـ) ... فالأسباب التي حملت الخلفاء الراشدين على الكراهة هي التي حملت التابعين عليها، فإذا تطلب أسباب هذه الكراهة قال الجميع قولاً واحداً، وأخذوا به وأجمعوا عليه : وهو جواز كتابة العلم، بل إيثار تقييده والتشجيع عليه[3] . فالحرص على كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يضيع كالخوف عليه أن يشيع منه غير الصحيح كانا عاملين كبيرين في توجيه العلماء نحو القول بكتابة الحديث تارة والنهي عنها تارة أخرى[4] .

و إذا كان أوساط التابعين قد بدؤوا يحذرون وضع الوضاعين فإن أواخر التابعين أمسوا يصادفون كثيراً من نماذج الوضاعين وصور وضعهم تأييداً للفرق والشيع المختلفة،

---

[2] - م.س.ن، ص.ص : 39-41، بتصرف .
[3] - م.س.ص : 41، بتصرف .
[4] - م.س.ص : 47 .

فقـد أمسى ضرورياً أن يشيع التدوين وينتشر في عصرهم حفظاً للنصوص النبوية من عبث العابثيـن . ومـيزة التدويـن في هذا العصر أن الحديث كان ممزوجاً غالباً بفتاوى الصحابة والتابعين : كما في موطأ الإمام مالك (ت179هـ) . وفي عصر أتباع التابعين، ممن كانوا علـى رأس المئتيـن، عُنـي العلمـاء بتأليف المسانيد خالية من فتاوى الصحابة والتابعين، مقصـورة علـى السـنة النـبوية وحدهـا، وأول من ألف تلك المسانيد أبو داود الطيالسي (ت204هـ)، ويعتبر مسند الإمام أحمد بن حنبل (241هـ) أوفى تلك المسانيد وأوسعها إلا أن هذا الإمام معدود من أتباع أتباع التابعين، لأن وفاته بعد العشرين والمئتين .

ولم تدون السنة الصحيحة وحدها مرتبة على الأبواب إلا في عصر أتباع أتباع التابعين ممـن عاصـر البخاري . وفي هذا العصر ألفت الكتب الستة الصحيحة : (البخاري ومسلم والترمذي وأبي داود وابن ماجه والنسائي)، أما المتأخرون عن عصر الرواية فيكون عملهم – فـي نهاية المطاف – تهذيباً وشرحاً واختصاراً للكتب الصحيحة المشهورة، فيجمع أبو عبد الله الحمـيدي (ت448هـ) الصحيحين على ترتيب المسانيد، ثم أبو السعادات مبارك بن الأثـير (ت606هـ) الكتـب السـتة بترتيـب الأبـواب، ثـم نور الدين علي الهيثمي (ت 807هـ) ما زاد عن الكتب الستة من المصنفات المشهورة في مجمع الزوائد وأخيراً السيوطي (ت911هـ) الكتب والمسانيد العشرة، وغيرها مما يزيد على خمسين مصنفاً في جميع الجوامع المسمى (بالجامع الكبير)[5] .

2– الـرحلة في طلب الحديث : في مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم " دار السنة " التي عظـم الرسول صلى الله عليه وسلم حُرمتها مابين حَرّتيها وحماها كله[6] نشأ الحديث النبوي نشأته الأولى ، فكان الصحابة يتناقلونه فيها مشافهة وتلقيناً، وإليهم يفزع التابعون ليأخذوه من أفواههم بالتلقين أيضاً .

و إذا كان أهل المدينة قد تفردوا – أول نشأة الحديث – برواية أكثر السنة النبوية، فإن بعض الأمصار الأخرى بدأت تنفرد كذلك في عصر مبكر – بطائفة من الأحاديث تشتهر في

---

[5] - م.س، ص-ص : 48-49، بتصرف .

[6] - أحمد بن حنبل، المسند : شرح أحمد محمد شاكر . ط3 . (القاهرة : 1949، دار المعارف) . الحديث رقم 959، ج2، ص، ص : 198،199، .

إقليمها أولاً ثم تستفيض بعد مدة تطول أو تقصر على ألسنة الرواة في كثير من البلدان ... وما كان للرواة – تجاه هذا التفرد الإقليمي في الرواية – أن يقنعوا بأخذ العلم من أهل بلدهم، ولا بأخذه من المدينة المنورة وحدها سواء أكانت بعيدة عن مصرهم أو قريبة منه، فأصبحت الرحلة في طلب الحديث إلى البلاد النائية أشهى أمانيهم، فبها بدأ طلب العلم بالمشافهة في القرن الأول للهجرة، فكان الصحابي الجليل أبو الدرداء يقول : لو أعيتني آية من كتاب الله فلم أجد أحداً يفتحها عليّ إلا رجل ببرك الغماد لرحلتُ إليه، [وبرك الغماد تبعد عن مكة خمس ليال]، أما الصحابي جابر بن عبد الله (ت 78هـ) ابتاع بعيراً فشدّ عليه رحله وسار شهراً حتى قَدِمَ الشام ليسأل (عبد الله بن أُنَيس) عن حديث القصاص . وكانت الرحلة في حديث واحد مألوفة عند كثير من السلف، فعن سعيد بن المسيب (ت105هـ) : " إنْ كنت لأرحلُ الأيام والليالي في طلب الحديث الواحد "[7].

واختلفت أشكال الرحلة وصورها باختلاف الأشخاص والأمصار والأجيال، فكان من الراحلين من يمشي على رجليه، ومن يرتحل وهو ابن خمس عشرة سنة أو ابن عشرين، ومن يوصف بأنه أحد من رحل وتعب، أو بأن له رحلة واسعة، أو أنه أكثر الترحال، أو أنه بقي في الرحلة بضع عشرة سنة، وكان يقال في أمثال هؤلاء أحياناً : تُضرب إليه أكباد المطي، أو رحل الناس إليه، أو كانت الرحلة إليه في زمانه[8] .

3- الجرح والتعديل : لقد دفع ذلك المحدثين منذ القدم إلى التوثيق في رواية الحديث من الرواة الذين يحملونه، فدرسوهم ووزنوهم بمعايير سديدة، و رفضوا كل حديث تشوب سيرة صاحبه شائبة في دين أو خلق أو عدالة أو أمانة و بحثوا رواياتهم، ورفضوا من كثر خطؤه أو من كثرت مخالفته للرواة الثقاة، و رفضوا ما خالف الدين و نصوص القرآن، وليس هناك كتاب مهم في الحديث إلا أخضعوه لنقد واسع، و بذلك حفظوا للحديث النبوي نقاءه وصحته وصدقه، متوسلين إلى ذلك بتوثيق واسع، لرجاله و رواته، و تحقيق دقيق بنصوصه و كتبه .

فهذا البخاري يضع شروطاً للتوثق من صحة الأحاديث التي يرويها في صحيحه، فقد اشترط ما يلي :

---

[7] - د. صبحي الصالح : م.س، ص.ص : 54،53، بتصرف .
[8] - م.س، ص . ص - ص : 57،56، بتصرف .

أ- اشـــترط على نفسه أن لا يروي من الأحاديث إلا الصحيح، و هو ما اتصل إسناده من الراوي الأخير إلى الرسول عليه الصلاة و السلام .

ب- اشـــترط أن يكـــون حامل الحديث من العدول الضابطين، الذين عُرفوا بالحفظ و سلامة الذهن وصحة الاعتقاد .

ج- أن يكون الراوي قد ثبت لقاؤه لمن روى عنه الحديث ولو لقاء واحد .

فلـــم يكـــتف البخاري بالمعاصرة، بل طلب المشافهة تحرزاً في صحة الرواية، و توثقاً شـــديداً، و قســـم الرواة على هذا الأساس درجات، فهم يختلفون بحسب ملازمتهم لمن يروون عنهم . أو ينقسمون إلى طبقات :

الطبقة الأولى : هم من يلازمون حامل الحديث أو المحدّث في السفر و الحضر .

الطبقة الثانية : منهم من يلازمونه مدة قصيرة، ثم تأتي بعد ذلك طبقات للرواة أو درجات، و اشترط أن يكون رواته من رجال الطبقة الأولى، و قد يروى عن رجال الطبقة الثانية، ولكن في التعليقات على بعض الأحاديث، لا في رواية أحاديث مستقلة .

هـــذا التوثيق لرواة الحديث تبعه توثيق مماثل لرواية كتبه وصحة نقلها عن مصنفيها . وقد ظهر عملاً ضخماً من التوثيق العلمي أخذ يحوط رواية الحديث منذ القديم بسياج متين من الصـــحة والدقـــة، وقد رافقه تحقيق واسع في صحة رواية النص، مشترطين لكل مخطوطة تحمله مقابلتها أو معارضتها على أصل لها وثيق .

أمـــا علـــم الـــرجال فـــيراد به معرفة رواة الحديث و كل ما يتصل بسيرتهم و بأحوالهم وبأشخاصـــهم و بوفياتهم، فكل حديث نبوي تعرض مصادره على النقد أو قل على التشريح، مما جعلهـــم يؤلفـــون مجلـــدات في الرواة، أو كما يسمونهم رجال الأسانيد يتتبعونهم فيها تتبعاً دقيقاً، مصـــورين حـــياتهم و سلوكهم، وكل ما اضطربوا فيه من شؤون الحياة العملية، حتى يكونوا على بيـــنة من جميع أمورهم ، ومن أقدم من ترجم لرواة الحديث : **ابن سعد في طبقاته، والبخاري في تـــاريخ الـــرجال، والذهبـــي في ميزان الاعتدال، وابن حجر في لسان الميزان** . والتجريح لرواة القـــرن الأول الهجري قليل، و ذلك قبل أن تتكاثر الأهواء و تتعدد النحل، فلا يوجد بينهم ضعيف إلا الواحـــد بعـــد الواحد، مثل : **الحارث بن عبد الله الأعور** (65هـــ)، **والمختار الثقفي الكذاب** .

و كلمـــا تقدمـــنا مـــع الزمن كثر المُجرّحون، لكثرة الأهواء ولقلة الضبط ولم يكن الأئمة – أئمة المذاهب الفقهية الأربعة – حينئذ يروون إلا عن ثقاة، كما صنع الإمام **مالك بن أنس** (ت179هـــ) فـــي كتاب **(الموطأ)** . و تكلموا في بعض الرواة . و كان ممن جَرّحوه لا يندمل جرحه. ثم خلف **يحيى بن معين** (ت 133هـــ)، و كان يحيى شديد التحرز في تعديل من عدّل من الرواة و تجريح مـــن جَرّح منهم، و قد بيّن في كتابه **(التاريخ والعلل)** الثقة كالشهاب الساطع، و الضعيف الذي لا تـــزال به مسك من الصحة، و الجريح الذي ليس فيه أي فضل من صحة، و الذي يجب أن يسقط حديـــثه. و كـــان يعاصره**(علي بن عبد الله المديني، ت243هـــ)**، وله تصانيف كثيرة في العلل و الـــرجال، و أخـــذ كثـــيرون من معاصرهما، و من خلفوهما يؤلفون في الجرح و التعديل، و في مقدمـــتهم **(الـــبخاري ت 256هـــــ)**، و كـــان لا يجرّح إلا بأدنى تصريح، فكان يقول في الرجل المـــتروك أو الساقط : **(فيه نظر أو سكتوا عنه)**، و لا يكاد يقول : فلان كذاب، و لا فلان يضع الحديـــث، لشـــدة ورعـــه، و أبلـــغُ تضعيفه وأشده في المجروح قوله : منكر الحديث . وعن ابن القطّـــان، قـــال، قـــال الـــبخاري : كل من قلت فيه منكر الحديث فلا تحلّ الرواية عنه . وأجمع السابقون على أن كتابه في تاريخ الرجال أو الرواة كتاب لم يُسبَقْ إليه .

وكان التعديل يقوم على أساس اتصاف الراوي بالعدالة و ثبوت الأهلية للرواية، فلا بد أن يكـــون ممن عُرفوا بالتقوى و الصدق و الأمانة، و لا بد أن يكون له من الدراية باللغة ما يمكنه من رواية الحديث، كما يكون له من الفهم ما يجعله ينطق به صحيحا دون تحريف، أي أنـــه لابـــد أن يكـــون حاذقاً بضبط الأحاديث، محسناً للنطق بها نطقاً سليماً، ولا بد أن تكون ذاكـــرته جـــيدةً حتى لا يخبط و لا يخلط فيما يروي، و كانوا يتتبعون الراوي المعدّل طوال حياته حتى إذا ضعفت ذاكرته أو غيّر الكِبَر حافظته نصوا على ذلك حتى تبطل الراوية عنه حينـــئذ، و قـــد يكون الراوي الصالح متساهلاً في الرواية و الأخذ عن الشيوخ، فيكثر الخطأ عـــنده غفلـــة دون أن يـــدري، و لذلك جرّحوا مثل هذا الراوي و لم يقبلوا منه ما يرويه، لما يدخل على روايته من الخطأ غير المقصود .

أما التجريح فكان يقوم على اتصاف الراوي بنقص العدالة و الصدور عن الهـــوى أو عن الكذب أو عن التخليط فإذا عرف الراوي بإحداها سقطت روايته .

و إذا كـــان كـــل حديـــث نـــبوي يحقق سنده أو قل مصدره على هذا النمط، فإن كتب الحديـــث و مصـــنفاته حققت و فحصت فحصاً واسعاً، فحص رجالها أو رواتها على نحو ما فحصـــوا رواة الســـند الواحـــد، حتى الصحيح منها الذي لا يرمى إليه، أي شك، مثل صحيح الـــبخاري و صحيح مسلم نجدهما يفحصون رواتهما فحصاً واسعاً، و يؤلفون فيهم مصنفات مختلفة، وقد اشتهر (**الدار قطني**) بأنه تعقب في كتابه الاستدراكات وجوه الضعف في بعض أحاديث رواهـــا (**الشـــيخان**)، و كأن جلالة قدرهما لم تقف حائلا بين الحفّاظ و نقدهما، فقد مضوا يتصـــفحون كتابـــيهما، بـــل يمتحنون كل حديث فيهما، محاولين بكل ما استطاعوا أن يزنوا الأحاديـــث بموازين النقد العلمي الدقيق . وفي الوقت نفسه نرى (**الحاكم النيسابوري**) يضع نصب عينيه ما اشترطه البخاري ومسلم في روايتهما من شروط دقيقة، ابتغاء الصحة و الثقة غاية الثقة بما يرويان، و يأخذ في درس ما لم يروياه من الأحاديث ورواه غيرهما محاولاً أن يســـتخرج منها ما تنطبق عليه شروطهما أو شروط تساهل في مستدركه، أو بعبارة أدق دخل عليه فيه شيء من الأحاديث الموضوعة فضلا عن الضعيفة .

أمـــا علـــم العلل فيبحث في الأسباب الخفية التي تقدح في صحة الحديث، و من أشهر كتـــبه، كتاب (**الدار قطني**)، و منه تعرف أن من المعلل الحديث الذي ينفرد به راوٍ مخالفاً به غيره، مع تجمع قرائن تدل على علةٍ فيه كسقوط بعض رجاله أو رواته، و مثله الحديث الذي لـــم يثبـــت ســـماع راويـــه الـــثقة من حامله الأصلي، و نحو ذلك من علل كثيرة أفردت لها المصنفات الجليلة .

4- أقسام الحديث : إما مقبول وهو الصحيح، وإما مردود وهو الضعيف، لكـــن المحدثين اصطلحوا على تقسيم ثلاثي للحديث هو :

1- **الحديـــث الصحيح** : هو الحديث المسند الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضـــابط، حـــتى ينتهي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أو إلى منتهاه من صحابي أو من دونه، ولا يكون شاذاً ولا معللاً [9]، ومنه :

أ- **المتواتر** : الذي روته جماعة عن جماعة يحيل العقل كما تحيل العادة تواطؤهم على الكذب.

---

[9] - ابن كثير : اختصار علوم الحديث، تحـ : أحمد محمد شاكر، ط2 . (القاهرة، 1951) . ص:21 .

ب- **المشهور** : وهو ما تشترك فيه جماعة عن شيخ ثقة.

ج- **الغريب** : الذي ينفرد بروايته أحد الثقاة . وتكون غرابته في المتن تارة، وفي الإسناد تارة أخرى .

د- **العزيز** : أي القوي لتداوله بين كثيرين، فلا يرويه أقل من اثنين، وسُميَّ بذلك إما لقلة وجوده، وإما لكونه عز : أي قوي بمجيئه من طريق أخرى . وخير كتبه و أعلاها (صحيح البخاري و صحيح مسلم) .

2- **الحديث الحسن** : هو ما اتصل سنده بنقل عدل خفيف الضبط، وسلم من الشذوذ والعلة . والحديث الحسن نوعان : حسن لذاته وحسن لغيره، و رواته عادة يعرفون بالصدق والأمانة، و لكنهم أقل رتبة من رواة الحديث الصحيح، إما لأن من بينهم مستورين لم تتحقق أهليتهم أو قاصرين في الحفظ و الإتقان، و خير الكتب التي تتضمن أحاديث من هذا النوع، كتاب (سنن الترمذي و سنن أبي داود، و سنن النسائي).

3- **الحديث الضعيف**، وهو ما لم يجتمع فيه صفات الصحيح ولا صفات الحسن . منه :

أ- **المرسل** : و هو ما سقط منه الصحابي .

ب- **المنقطع** : و هو ما سقط منه أحد الرواة، أو ذكر فيه رجل مبهم .

ج- **المُعضِل** : و هو ما سقط منه راويان فأكثر بشرط التوالي .

د – **المدلس** : و هو ما رواه شخص عن آخر لم يلقه أو لم يعاصره.

هـ- **المعلّل** : و هو ما تداخله علة تقدح في صحته .

و – **المنكر و المتروك** إلى غير ذلك من ألقاب وضعها المحدثون لتصور درجة ضعفه .

ز – **الموضوع** : ولا يسمى حديثاً إلا عند واضعه إن صح هذا الاستثناء [10] .

وقد وضع علماء الحديث قواعد محددة للتمييز بين الرواية الصحيحة من المختلقة المفتراة، ويكفي وجود إحداها في خبر ما للحكم بوضعه، وهي الآتية :

القاعدة الأولى : اعتراف الواضع نفسه، باختلاقه الأحاديث . كما فعل (**أبو عصمة نوح بن أبي مريم**)، فإنه أقر بوضعه على (**ابن عباس**) أحاديث في فضائل القرآن سورة سورة .

---

[10] - صبحي الصالح : م.س، صفحات متفرقة .

القاعدة الثانية: أن يكون في المروي لحن في العبارة أو ركة في المعنى .

القاعدة الثالثة : أن يكون المروي مخالفاً للعقل أو الحس والمشاهدة، غير قابل للتأويل.

القاعدة الرابعة : أن يتضمن المروي وعيداً شديداً على أمر صغير، أو وعداً عظيماً على أمر حقير . فقد كان القصاص مولعين بوضع أخبار من هذا النوع يستميلون بها قلوب العوام إليهم .

القاعدة الخامسة : أن يكون واضع الخبر مشهوراً بالكذب، رقيق الدين لا يتورع عن اختلاق الأحاديث والأسانيد انتصاراً لهوى شخصي[11].

ومن يرجع إلى كتب الحديث و أهله تروعه الدقة الشديدة في روايته و الحذر البالغ في الأخذ عن رواته، و كأنهم على مر العصور يشبهون مدينة يتعارف أهلها جميعاً، وأي أهل ؟ إنهم مئات، بل آلاف . و كل محدث أو حافظ كبير يعرفهم فرداً فردا، و يحفظ أسماءهم و أحاديثهم حفظاً متقناً، يصور ذلك من بعض الوجوه، ما يروى عن **(إسحاق بن راهويه)** المحدث الكبير المتوفي سنه 238هـ،من أنه كان يحفظ آلاف الأحاديث، قال أبو داوود الخفاف تلميذه : أملى علينا اسحاق أحد عشر ألف حديث من حفظه، ثم قرأها علينا فما زاد حرفاً و لا نقص حرفاً . أما (**البخاري شيخ المحدثين**) وإمامهم فكان يحفظ سبعين ألف حديث برواتها و أسانيدها لا يخرم منها حرفاً .

وعلى نحو ما يتعارف أهل المدينة الواحدة كان يتعارف المحدثون ورواة الحديث في أطراف العالم الإسلامي تعارفاً تاماً دون ستر أو حجاب إلا في القليل النادر، وبذلك ميزوا الثقاة من الضعفاء والمتهمين، ومضوا يتحرون منتهى التحري، فهم لا يتهمون إلا عن بيّنه، وهم لا يقبلون من الراوي إلا بعد التوثق الشديد، و إذا كانوا قد تصفحوا رواة الحديث تصفحاً دقيقاً و اشترطوا فيهم شروطاً كثيرة تزكيهم، فإنهم اشترطوا شروطاً أكثر قسوة فيمن يقعدون إلى الناس يحدثونهم ويوردون على أسماعهم أحاديث (**رسول الله، صلى الله عليه وسلم**)، وفي ذلك يقول (**التاج السبكي**) في كتابه : (**معيد النعم و مبيد النقم**) : إنما المحدث من عرف الأسانيد و العلل وأسماء الرجال والعالي من الأحاديث والنازل، وحفظ من

---

[11] - السيوطي : التدريب : تدريب الراوي شرح " تقريب " للنواوي . د.ط. (مصر، 1307 هـ) ص.ص:99-100.

ذلك جملة مستكثرة، وسمع الكتب الستة : (**صحيح البخاري، وصحيح مسلم، وسنن أبي داود، و سنن النسائي، وجامع الترمذي، وسنن ابن ماجه، ومسند الإمام ابن حنبل، وسنن البيهقي، ومعجم الطبراني**)، وضم إلى هذا القدر ألف جزء من الأجزاء الحديثة . هذا أقل درجاته، فإذا سمع ما ذكرناه، و كتب الطبقات، ودار على الشيوخ، و تكلم في العلل والوفيات والأسانيد كان في أولى درجات المحدثين) . فإذا كانت هذه أولى الدرجات فما بالنا بكبار الحفاظ، وما كانوا يحوزون من ثقافة واسعة بالحديث ووجوه صحته وحسنه وضعفه وعلله وطرقه ورواته .

5- صور الأداء : و إذا كانوا قد اشترطوا في الحافظ كل هذه الشروط، فإنهم اشترطوا فيمن يروي حديثاً عنه أن يكون قد تحمله بطريقة من طرق ثمان، هي : السماع و القراءة والإجازة و المناولة و المكاتبة و الإعلام و الوصية و الوجادة .

1- **السماع** : فهو أعلى الطرق و يراد به المشافهة التي تجعل التلميذ يقول : (سمعت) أو يقول : (قال لنا) أو (حدثنا) أو (أخبرنا) أو (أنبأنا) أو (ذكر لنا فلان) .

ويقول (**عبد الله بن وهب**) الفقيه المصري، صاحب الإمام مالك إنما هي أربعة : إذا قلت (حدثني)، فهو ما سمعته من العالم وحدي، و إذا قلت : (حدثنا) فهو ما سمعته مع الجماعة، وإذا قلت: أخبرني) فهو ما قرأت على المحدث، و أنا أسمع .

2- **القراءة** : هي قراءة التلميذ على شيخه استظهاراً من صدره أو من كتاب ينظر فيه، ويسمى صنيعه إذا كان ينظر في كتاب عَرْضاً، و عادة يقول في مفتتح الكتاب : قرأت على شيخي فلان و هو يسمع . إذا كان هو القارئ، و إذا كان القارئ غيره يقول : قُرئ على شيخي فلان و هو يسمع و أنا كذلك أسمع . وقد يقول : حدثنا الشيخ قراءة عليه أو أخبرنا الشيخ قراءة عليه، ولا بد أن يذكر لفظ القراءة حتى يميز هذه الصورة من التحمل عن صورة السماع .

3- **الإجازة** : إذنُ الشيخ لتلميذه برواية مسموعاته، وعادة كانوا يكتبونها في نهاية مصنفاتهم، و قد يفردونها عنها، و كأنها شهادة تعطى للتلميذ دلالة على ثقة الأستاذ به ثقة عالية، و من أقدم الإجازات إجازة (**أبي بكر أحمد بن أبي خيثمة**) (**زهير بن حرب النسائي**) البغدادي

تلميذ (**أحمد بن حنبل**) و هو من جلّة المحدثين، و قد منحها أحد تلاميذه، و (**هو أبو زكريا أحمد بن مسلمة**) قائلاً : أن يروي عني ما أحب من كتاب التاريخ الذي سمعه مني (**يريد كتاب التاريخ الكبير في تعديل رواة الحديث و تجريحهم**) و أذنت له ذلك و لمن أحبّ من أصحابه، فإن أحب أن تكون الإجازة بعد هذا فأنا أجزت له ذلك بكتابي هذا، و كتب (**أحمد بن أبي خيثمه**) بيده في شوال من سنة ست و سبعين و مائتين . و تسمى هذه الإجازة سماعاً و إذا كانت إقراء نص فيها على أنها إجازة إقراء . و قد أخذت تتكاثر منذ القرن الخامس الهجري، في جميع الكتب و المصنفات .

4- المناولة : فهي نوعان : مقرونة بالإجازة و غير مقرونة، أو قل مجردة منها . و المقرونة تعد أعلى أنواع الإجازات، و هي أن يدفع الشيخ إلى تلميذه أصل سماعه أو نسخة مقابلة عليه، ويقول له : هذا سماعي أو روايتي عن فلان فاروه عني، أو أجزت لك روايته عني، أو أجزت لك روايته.

5- المكاتبة : أن يكتب الشيخ مسموعه لغائب أو لحاضر . بخطه أو بأمره، و كان يكثر ذلك بين العلماء، والمحدثين في العصور السالفة . ومن هذا الباب الرسائل المتبادلة بينهم التي تحمل بعض الأحاديث كرسائل (**الإمام مالك**)، و (**الليث بن سعد**) فقيه مصر في عصره . وينبغي أن ينص المحدث في هذا النوع من الأحاديث على أن فلاناً كتب إلي أو يقول مثلاً : حدثني فلان مكاتبة أو كتابة ونحوه، ولا يجوز أن يقول : حدثنا فلان وأخبرنا إطلاقاً دون تقييد، وجوّزه الليث بن سعد وجماعةٌ .

6- الإعلام : وهو أن يُعلّم الشيخ تلميذه أن كتاباً بعينه سماعه مقتصراً على ذلك . واختلف المحدثون في صحة رواية التلميذ لمثل هذا الكتاب .

7- الوصية : فهي أن يوصي الشيخ عند وفاته أو سفره لبعض تلاميذه برواية كتاب عنه، فاختلف فيها أيضاً أئمة الحديث فجوزتها جماعة ومنعتها جماعة .

8- الوجادة : وهي أن يقف شخص على أحاديث بخط أحد الحفاظ و له أن يرويها و لكن مع التحري بحيث يقول وجدت أو قرأت بخط فلان أو يقول قرأت في كتاب فلان بخطه، و يسوق الإسناد و المتن[12]). لقد استفادت جُلّ علوم العربية التي دونت في فترة لاحقة لتدوين الحديث

---

[12] - السيوطي : م.س، ص – ص : 129-149 . بتصرف .

النبوي، من القواعد السديدة والشديدة التي وضعها المحدثون للتوثق من صحة الحديث النبوي ودقـــة روايـــته، ورواية مصنفاته، فظهر ذلك جليلاً في تطبيق هذه القواعد في مجال الشعر القديم ورواته، وكما ظهر أيضاً في علم التاريخ وغيره ... الخ .

6- توثيق الحديث النبوي الشريف في البحث العلمي :

مـــثال تطبيقي : عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : إن الله ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم، فمن كان حالفاً فليحلف بالله أو ليصمت .

يوثق كما يلي في الهامش :

- الـبخاري، الصـــحيح : **كتاب الأدب**، باب من لم ير إكفاراً من قال ذلك متأولاً أو جاهلاً . رقم الحديث، رقم الطبعة . (مكان النشر، تاريخ النشر) رقم الجزء، رقم الصفحة .
- مسلم، الصحيح : **كتاب الإيمان**، باب النهي عن الحلف بغير الله، ثم نتابع التوثيق كما سبق .
- مـــالك، الموطأ : **كتاب النذور والأيمان**، باب جامع الأيمان، الحديث : 14، (رقم الطبعة، مكان النشر، تاريخ النشر) ج3، ص: 480 .
- أبـــو داود، السنن : **كتاب الأيمان والنذور**، باب في كراهية الحلف بغير الله، رقم الحديث : 1573، (معلومات النشر) ج3، ص:569 .
- أحمد، المسند : الكتاب، الباب، رقم الحديث، ط (معلومات النشر)، ج، ص.
- الترمذي، الجامع : الكتاب، الباب، رقم الحديث، ط (معلومات النشر)، ج، ص .

7- مختصرات ورموز في علم الحديث : هناك مختصرات تستخدم في علم الحديث نذكـــر مـــنها : الـــبخاري (خ) ، مسلم (م) ، النسائي (ن) ، أبو داود (د) ، الموطـــأ (ط) ، ابن ماجه (جه) ، مسند أحمد (حم) ، الترمذي (ت) ، الحاكم (ك) ، صـــلى الله عليه وسلم (ص ، صلعم) ، رضي الله عنه (رضه) ، تعالى (تـــع) ، انـــتهى (أ هـــ) ، حدثنا (ثنا) ، أنبأنا (أنبا) ، أخبرنا (أنا) ، لفظ الجلالـــة الله (أ.ه) ، ابـــن حـــبان في صحيحيه (حب) ، البيهقي في شعب الإيمان (هـــب) ، الـــدار قطنـــي (قـــط) ، الطبرانـــي في الكبير (طب) ، صحيح مسلم والبخاري (ق) ، قارن بين و .. (قا) .